الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الحرس الوطني
إدارة الأبحاث والتفتيش
الفرقة المركزية الأولى
محضر عدد: 55 -3-11
بتاريخ : 2011/01/25

تأديـــة شهـــادة

في اليوم السابع من شهر أفريل من سنة إحدى عشرة وألفين وعلى الساعة 10:00 نحن الملازم أول / بلال مناعي رئيس الفرقة المركزية الأولى للحرس الوطني بالعوينة بوصفنا من مأموري الضابطة العدلية عملا بالفصل 10 من ق/ م/ج والوكيل أول/ نور الدين الحلواني رئيس المركز العدلي بها وبمقتضى إنابة السيد عميد قضاة التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بتونس 128/ص بتاريخ 2011/01/24 موضوعها :**التآمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي وهي الجريمة المنصوص عليها وعلى عقاب مرتكبها بالفصل 68 و69 و72 من المجلة الجزائية** ، وبمحضر العون الكاتب العريف أول / فتحي الحكيري حضر لدينا الشاهد وذكر أنه يدعى / **احمد بن خليفة بن علي شابير** ، ابن [redacted] ، جنسيته : تونسية وأنه مولود في 1950/03/23 [redacted] ، متزوج من [redacted] ، مهنته عسكري ضابط قائد، ومحل سكناه : عنوانه وزارة الدفاع الوطني تونس ..... صاحب ب.ت.و رقم [redacted] والذي يحسن القراءة ويحسن الإمضاء ..... وأنه ..... **شاهـــد** . وبعد إعلامه بالموضوع المطلوب أدائه الشهادة فيه ..... وبعد الحلف طبق الفصل 241 من ق.م.ج أجاب بما يلي :

بسؤاله عن عمله الحالي ، أجاب : رتبتي أمير لواء بالجيش الوطني وأشغل خطة المدير العام للأمن العسكري منذ سنة 2009

بسؤاله عن كيفية متابعته للأحداث منذ بداية من يوم 2010/12/17 ، تاريخ اندلاع أول أحداث احتجاجات بسيدي بوزيد ، أجاب : تعمل الإدارة العامة للأمن العسكري على متابعة جميع الأحداث التي تجد بكامل تراب الجمهورية التونسية ، ويتم إفادة السيد وزير الدفاع الوطني بأهمها

بسؤاله عن الاحتياطات الأمنية الاستثنائية التي تم اتخاذها في تلك الفترة في نطاق أدائه لمهامه باعتباره المدير العام للإدارة العامة للأمن العسكري صلب وزارة الدفاع الوطني ، أجاب : تم وضع وحدات الجيش الوطني في حالة يقظة في مرحلة أولى، ثم وبداية من يوم 2011/01/13 على ما أعتقد ، تم وضع جميع الوحدات في حالة استنفار

بسؤاله عن ما جد من أحداث أثناء مشاركته في الاجتماع التنسيقي الذي التأم يوم 2011/01/09 بمقر وزارة الداخلية و التنمية المحلية آنذاك و بمشاركة كل من وطبة قريرة وزير الدفاع الوطني آنذاك ، رفيق بلحاج قاسم وزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك ، محمد الغرياني الأمين العام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي آنذاك ، الفريق أول رشيد عمار رئيس أركان جيش البر ، أمير اللواء الطيب العجيمي رئيس أركان جيش الطيران، المظنون فيه علي السرياطي المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية و ثلة من الإطارات الأمنية و العسكرية الأخرى و القرارات التي تم اتخاذها أثناء تلك الجلسة و ما استنتجه المجيب أثناء تلك الجلسة ، أجاب : فعلا ، لقد كنت حاضرا بذلك الاجتماع التنسيقي ، واللافت للانتباه وأن متزعم الاجتماع والقائم بدور رئيس الاجتماع والمنسق والمشرف عليه ، هو علي السرياطي لا وزير الداخلية أو وزير الدفاع الوطني ، حيث كانا يكتفيان بالاستماع لا غير ، وقد اقترح علي السرياطي فكرة تمكين أهالي الضحايا من مبالغ مالية كتعويض على فقدان أبنائهم ، ومساعدات مالية /

بمقاطعته وسؤاله ، عن ما صرح به وزير الدفاع السابق رضا قريرة من رفض لاقتراح المظنون فيه علي السرياطي ، الذي قال " وكل الفم ، تستحي العين " ، ومعارضته لذلك المقترح ، أجاب : هذا ليس بصحيح ، ولم أستمع على معارضة وزير الدفاع السابق رضا قريرة لتلك الفكرة أو أي شخص آخر حاضر بالجلسة ــــــ

بمقاطعته وسؤاله إن كان المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي قد انفرد بالكلمة في ذلك الاجتماع ، و عمد الى فرض آرائه ومخططاته على بقية المشاركين حسب ما ورد بتصريحات وزير الدفاع السابق السيد رضا قريرة ، أجاب : لقد تداول جميع الحاضرين على أخذ الكلمة وتحليل الوضع العام ولكن علي السرياطي كان مسيطرا على أغلب مراحل الاجتماع فحسب ــــــ

بسؤاله إن كان المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية آنذاك المظنون فيه علي السرياطي ، قد طلب من العسكريين الحاضرين الانسحاب ، نظرا لكون الاجتماع سيتواصل بين أفراد وزارة الداخلية والتنمية المحلية ، أجاب : فعلا ، بعد مدة ، طلب علي السرياطي من الوزراء الحاضرين وكذلك الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي محمد الغرياني ، الانسحاب لكونه سيتم التطرق تدريجيا الى المسائل الفنية والعملياتيّة بيننا والمسؤولين الأمنيين ، وقد تواصل ذلك الاجتماع الى حين انتهائنا من بسط جميع التفاصيل ، ثم انسحبنا لاحقا ، بعد ان انحصر النقاش بين علي السرياطي والمسؤولين الأمنيين بصورة خاصة ، وبعد الانتهاء من تحديد الطلبات والمقترحات والإجراءات المزمع اتخاذها ــــــ

بسؤاله إن كان تلق إثر عودته إلى مقر وزارة الدفاع الوطني بعد انتهاء الاجتماع الذي انعقد بمقر وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك يوم 2011/01/09 ، تعليمات من وزير الدفاع آنذاك تقضي بعدم تلقي أي تعليمات أثناء تلك الفترة من المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات و الرسمية المظنون فيه علي السرياطي و عدم تنفيذ التعليمات إلا إذا كانت صادرة عن رئيس الجمهورية أو عنه ، أجاب : هذا غير صحيح ، فلم أتلق أي مثل هذه تعليمات ــــــ

بسؤاله إن كان تلقى في طيلة فترة الاحتجاجات التي سبقت مغادرة الرئيس السابق لأرض الوطن مساء يوم 2011/01/14 مكالمة هاتفية من المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي ، وعن فحوى تلك المكالمات ، أجاب : بالنفي ــــــ

بسؤاله إن كان تلق يوم 2011/01/14 تعليمات من وزير الدفاع السابق تقضي بنيابة الفريق أول رشيد عمار في الإشراف على سير عمل الوحدات التابعة للجيش الوطني التي كانت تساهم في عملية حفظ الأمن والنظام ، بعد أن تم تكليف هذا الأخير بالتحول إلى وزارة الداخلية و التنمية المحلية آنذاك ، لتولي مهمة التنسيق وتسيير عمليات حفظ الأمن و النظام بداية من يوم 2011/01/14 ، أجاب : كنت اتابع في ذلك اليوم ما كان يجد من أحداث في شارع الحبيب بورقيبة ، وفعلا ، لقد تم تكليفي يوم 2011/01/14 بداية من الساعة 1400 أو الساعة 1500 ــــــ

بسؤاله عن الأحداث التي جدت في تلك الفترة ، وعن جميع التفاصيل المتعلقة بتلك الوقائع ، أجاب : لقد لاحظت في البداية وأن العديد من العناصر الأمنية والديوانية ، كانت تقوم بتسليم أسلحتها الفردية الى بعض الثكنات العسكرية منذ تاريخ 2011/01/13 ، وقد استغربت تلك التصرفات في الواقع التي لم يكن لها من مبرر ، كما لاحظت كذلك تعمد العديد من الأعوان التغيب عن مراكز عملهم والتخلف عن الحضور ، ولا يمكنني ان أحدد الأسباب الحقيقية وراء ذلك ، وقد تم اعلامي بتلك الوضعيات من قاعة العمليات التابعة لجيش البر ، كما وقع أن طُلب منا ولا أذكر التاريخ بالتحديد وأعتقد من انه يوم 2011/01/10 أو يوم 2011/01/11 ، أن تقوم وحدات الجيش الوطني بارتداء الزي التابع لوحدات التدخل التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني ، وقد تم رفض ذلك المطلب ، وقد طُلب منا كذلك لاحقا ، أن تتولى قوات الأمن الوطني ارتداء الزي العسكري ، وقد تم رفض ذلك المطلب كذلك ، سيما وأنه كان الهدف منه عدم التمييز بين وحدات الجيش الوطني والأمن الوطني ، وقد طُلب منا لاحقا أن تتولى العناصر التابعة لوحدات الجيش الوطني والمتمركزة بالميدان نزع الخوذة العسكرية وارتداء عمرة الرأس الحمراء ، وقد استغربت تلك القرارات ومُبديها ، ولكننا تولينا تنفيذ المطلب الأخير ، كما لفت انتباهي أنه تم

توجيه طلب الى الوحدات العسكرية بالتحول من الثكنة العسكرية مدينة القصرين الى مدينة تالة للتدخل هناك على إثر تعكّر الوضع الأمني ، وكان ذلك خلال الليلة الفاصلة بين يومي 07 و2011/01/08 ، وفعلا تم توجيه وحدات عسكرية في مهمة تعزيز ، ثم تم التراجع عن ذلك الطلب ، حيث عادت الوحدات العسكرية التي كانت تعتزم التدخل الى مقراتها العسكرية بالقصرين ، وأذكر من أنه تم التدخل العسكري ليلة 2011/01/08 ، بمدينة القصرين التي شهدت جملة من الاحتجاجات والتجمهرات العنيفة والعديد من أحداث العنف والتخريب ، وقد سجل سقوط بعض الضحايا على ما أذكر ، وتم يوم 2011/01/09 عقد الاجتماع التنسيقي الذي أثبت على ذكره ، وقد أصبحت الأخبار التي مفادها وجود عمليات حرق مقرات أمنية أو غيرها ، أخبارا عادية ، حيث كانت هناك موجة كاملة من الاحتجاجات بكامل تراب الجمهورية التونسية ، وقد علمت من ان وزير الصحة العمومية آنذاك منذر الزنايدي ، قد تحول الى مدينة القصرين مرفوقا بوالي الجهة وقام بتصوير القتلى والجرحى بالمستشفى الجهوي بالمكان ، وبداية من يوم 2011/01/12 شملت تلك الاحتجاجات والتجمهرات العنيفة وعمليات النهب والحرق تونس العاصمة ، وتحديدا بحوض التطامن وأحوازه ، وقد تم إعلان حضر التجوال بولايات تونس الكبرى بداية من الساعة 2000 الى غاية الساعة 0500 ، وقد تم مساء ذلك اليوم حرق حافلة عسكرية صغيرة تابعة للإدارة العامة للأشغال بجهة فوشانة ، حيث تم إيقافها بالمكان وإنزال من كان على متنها وحرقها ، كما سجل بحي التحرير رشق حافلة عسكرية أخرى بالحجارة ، تسبب في إلحاق بعض الأضرار المادية بها ، وقد شاهدت مساء يوم 2011/01/13 ، الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، وقد كان خطابا استسلاميا ، وكان الأجدى أن قام بالإعلان عن استقالته بكل وضوح ، ولكن خطابه كان بدرجة من الخضوع الجالبة للانتباه ، وكان خطابا متأخرا ، أما يوم 2011/01/14 ومنذ الصباح فقد كنت بمكتبي اتابع الأحداث ولاسيما التجمع المنعقد بساحة محمد علي بتونس العاصمة أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل وقد تمت مهاجمة على ما أذكر عدد 13 مقر أمني شرطة وحرس ، وسجلت كذلك تحركات وتململات ببعض السجون ، التي يمكن ان تصل إلى درجة العصيان ، وقد تمت ملاحظة وجود فراغ أمني ، حيث تمت مداهمة حتى بعض الأحياء السكنية والمحلات التجارية ، وكانت هناك فوضى عارمة في الواقع ، وقد تم استهداف محلات سكنى أفراد من عائلة الطرابلسي ، وعلى ما أذكر منزل عادل الطرابلسي ، كما تم الاعتداء على نزل دار إسماعيل بطبرقة بدعوى وأنه راجع بملكيته الى المسماة ليلى الطرابلسي ، وقد تمت دعوتي للحضور بمكتب وزير الدفاع الوطني السابق رضا قريرة حوالي الساعة 1500 او أكثر ، وقال لي حرفيا " *الجنرال عمار باش يمشي ينسّق في وزارة الداخلية .. بتعليمات من الرئيس .. وإنت باش تمشي لقاعة العمليات تنسق من غادي .. إنت باش تنوب الجنرال رشيد عمار* " ———

بعرض ما جاء بتصريحات وزير الدفاع السابق رضا قريرة من كونه لما كان متواجدا بقاعة العمليات المركزية التابعة لجيش البر ، في حدود الساعة 1500 برفقة كل من الفريق اول رشيد عمار والمجيب ، وردت عليه مكالمة هاتفية من الرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي ، يسدي خلالها تعليماته بتوجيه الفريق أول رشيد عمار الى مقر وزارة الداخلية للتنسيق هناك بين وزارتي الداخلية والتنمية المحلية آنذاك وزارة الدفاع ، أجاب : بالنفي ، فقد دعاني للحضور بمكتبه وأسدى لي التعليمات بتولي قيادة العمليات الميدانية عوضا عن الفريق اول رشيد عمار ، الذي تم تكليفه بمهمة أخرى بمقر وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك ———

بسؤاله عن بقية التفاصيل ، أجاب : توليت في الحين التحول الى قاعة العمليات المركزية التابعة لجيش البر ، وقد كانت هناك اوامر عمليات سابقة الإعداد ، وهي بصدد التنفيذ من قبل جميع وحدات الجيش الوطني ، وقد أعلمني في حدود الساعة 1200 أو أكثر ، رئيس أركان جيش الطيران امير لواء الطيب العجيمي ، من أنه تم تلقى طلبا من طرف الجنرال السرياطي بتوفير مروحية عسكرية للقيام بعملية الاستطلاع الجوي بالعاصمة التونسية ، كما أضاف أنه بتوليه إعلام السيد وزير الدفاع الوطني السابق رضا قريرة ، أشار عليه بضرورة تولي ضابط من الإدارة العامة للأمن العسكري اصطحاب تلك الدورية ويجب ان يكون حاملا لسلاحه الفردي ،

وأفيدكم في الواقع ، من أنني لاحظت على الوزير السابق رضا قريرة تخوفه من علي السرياطي ، حيث كان قد قال لي يوم 2011/01/13 ، في إحدى الاتصالات الهاتفية التي جمعتني به ، باعتباري كنت أعلمه باستمرار بكل التفاصيل والمستجدات التي كانت تحدث بالبلاد وبصورة مستمرة تكاد تكون حينية ، وقال لي بالحرف الواحد " *أنا بديت نشك في علي السرياطي* " ، ولقد استغربت ذلك القول الذي لم يكن له من مبرر ، سيما وأنني كنت أعلمه بمستجدات وأحداث متعلقة بجملة من الاحتجاجات والأحداث العنيفة ، وقد تلقيت اتصالا هاتفيا من الوزير السابق رضا قريرة ، يؤكد فيه على إرسال ضابط مرافق بتلك الدورية الاستطلاعية الجوية ، وقد تم توجيه العقيد محمد شماش جاملا لسلاحه الفردي لتنفيذ تلك المهمة ، وقد تم إجراء دورية استطلاعية تنقسم على مرحلتين ، وقد كان رئيس أركان جيش الطيران امير لواء الطيب العجيمي يعلمني في الحين بكل عملية إقلاع ، وقد كنت اعلم وزير الدفاع في الحين ، وقد اتصل بي لاحقا الجنرال الطيب العجيمي ولا أتذكر الساعة بالتحديد واعلمني من ان علي السرياطي طلب تحضير وإعداد الطائرة الرئاسية ، وقد توليت إعلام وزير الدفاع في الحين وقد تلقى الخبر بصورة عادية ، وحوالي الساعة 1700 وأعلمني كذلك الجنرال الطيب العجيمي بدخول الركب الرئاسي الى القاعدة الجوية بالعوينة ، من جهة الباب الجنوبي ، وحيث كانت الظروف الأمنية آنذاك غير عادية ، فلم استغرب الأمر ، واعتبرتها اجراءات استثنائية ، وتوليت في الحين إعلام وزير الدفاع السابق رضا قريرة ، وكان على علم بذلك ، وأفيدكم من أنني وفي جميع الحالات ، وبرغم كوني أعلم مسبقا من انه يتم إعلام وزير الدفاع الوطني بجميع الأحداث من طرف بقية الضباط القياديين ، إلا أنني وبحكم خطتي أتولى كذلك إعلام السيد وزير الدفاع بجميع الأحداث التي تبلغني ، وقد تم إعلامي لاحقا من أن الركب الرئاسي توقف على مستوى القاعة الشرفية التابعة للقاعدة الجوية بالعوينة ، وقد كان الرئيس السابق على متنه ، وقد كنت أتلقى في تلك الظروف مكالمات هاتفية من مختلف المرؤوسين ، على غرار إلياس المنكبي ، وفي إحدى المكالمات أعلمني الجنرال الطيب العجيمي بالحرف الواحد " *بالله الوزير داخل بعضو .. قال لي الرئيس قال له إلي فما جماعة من مقاومة الإرهاب باش يضربوه .. يحبوا يقتلوه* .." كما أضاف قائلا " *قال لي .. بعدّو الطيارة متاعكم .. راهو الرئاسة باش يضربوهم* " ، وحيث كان الجنرال العجيمي متأكدا من انه لم تكن هناك أي طائرة موضوعة على ذمة أي وحدة أمنية بما في ذلك فوج مجابهة الإرهاب ، بصدد التحليق بفضاء العاصمة ، وقد كانت المروحيات العسكرية التي تحلق آنذاك في مهمات رسمية معلومة مسبقا ، تتمثل في عملية جلب وحدات القوات الخاصة من ثكنة الرمادية بنزرت ، وفي الحقيقة لم أعرْ كل ذلك أي أهمية ، حيث كان كلاما غير منطقيا ، فقد كان الجنرال العجيمي يؤكد من أنه لا توجد أي مروحية على ذمة أي وحدة أمنية مسلحة ، هذا وأفيدكم أنه ، وبحكم تسارع الأحداث في تلك الفترة ، فقد أعلمني في الأثناء العقيد إلياس المنكبي بوجود الرئيس السابق زين العابدين بن علي على متن الركب الرئاسي ، حيث أفاد من أنه شاهده بصورة مباشرة و في الأثناء تم إعلامي من قبل الجنرال رشيد عمار بوجود عملية منع أفراد مدنيين من السفر ، ولم يتم إعلامي بهويتهم الحقيقية ولا بسبب ذلك المنع ، وقد قال لي حرفيا " *فما جماعة من الأمن خارجين عن الطاعة .. من الشرطة والحرس .. مروفزين التعليمات .. وما حبّوش يجاوبوا على رؤسائهم .. جلال بودريقة وشرف الدين الزيتوني .. وما حبّوش يجاوبوا عليهم ... شاديين جماعة في المطار ومخلاوهمش يسافروا* " ، وقد استغربت الأمر كثيرا وتساءلت عن سبب ذلك ، ثم ما لبث أن تلقيت إتصالا هاتفيا من وزير الدفاع رضا قريرة ، وأعلمني بنفس الموضوع ، وطلب التدخل بالقوة ، وقال حرفيا " *فما جماعة من الأمن .. محتجزين عباد من العائلة في المطار .. ما خلاوهمشي يسافروا .. هاذوما يلزم نتدخلوا عليهم ولو بالقوة .. ونخلّيوهم يسيّبوا العباد* " ، فقلت له " *ها توه نشوفوا سيد الوزير .. ونثبتوا في الموضوع* " ، وقد تم إعلامي ساعتها من طرف العقيد المنكبي والجنرال الطيب العجيمي في توقيت يكاد يكون متزامنا ، من أن الطائرة الرئاسية غادرت أرض الوطن وعلى متنها الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، وقد توليت في الحين إجراء العديد من المكالمات الهاتفية مع الجنرال رشيد عمار ، بخصوص وضعية العنصر الأمني المتواجد بمطار تونس قرطاج والتحضير لكيفية التعامل معه ، وقد أعلمني هذا الأخير من أنه تولى توجيه المدير العام

لوحدات التدخل العميد جلال بودريقة آنذاك ، وقد أعلمته ساعتها بعملية مغادرة الرئيس السابق زين العابدين وكان ذلك في حدود الساعة 1800 على ما أذكر ، ولم تكن هناك أي نية في تلك الفترة لاستعمال القوة والسلاح ، على غرار ما طلبه وزير الدفاع السابق رضا قريرة ، إلا بعد تحليل الوضع وتقييمه بالدقة المطلوبة وتحديد الإمكانات اللازمة واستكمال عملية التفاوض مع ذلك العنصر الأمني ، وكان اللجوء الى استعمال القوة ممكنا في آخر الأمر وبعد استنفاذ جميع تلك المراحل ، ثم تلقيت اتصالا هاتفيا من الجنرال العجيمي وقال لي في ما معناه " *راهو وزير الدفاع .. قال لي باش نوفر طيارة نوع C130 للعائلة ... باش يهزّوهم لجربة* " وأضاف " *راني ما نيش موافق .. أحنا عمرنا ما هزّينا مدنيين على طيارات العسكر .. وراهو الوزير قال.. إذا كان يحب السرياطي .. نعطيوه طيارة يخرج وين يحب ولا سبيل إليه باش يقعد في تونس* " ، وقد عارضت التعليمات القاضية بتوفير طائرة عسكرية على ذمة المدنيين المشار اليهم ، وساندت موقف الجنرال الطيب العجيمي الرافض لتلك التعليمات ، إلا أنه ليس لي علم إن كان قد تم تخيير على السرياطي بمغادرة أرض الوطن او البقاء به من عدمه ثم اتصل بي وزير الدفاع الوطني آنذاك رضا قريرة وقال لي حرفيا " *أعطيت الأوامر للجنرال الطيب العجيمي .. باش يوقف على السرياطي .. في العوينة .. وقفوه عندكم في الأمن العسكري* " ، وقد كلفت العميد فوزي العلوي بالتحول الى القاعدة الجوية بالعوينة وتسلم الجنرال علي السرياطي ، بعد أن تم إيقافه من قبل بعض العسكريين ، بتعليمات من وزير الدفاع الوطني كما ذكرت ، وتولى نقله الى الثكنة العسكرية بباب سعدون التابعة للإدارة العامة للأمن العسكري ، ثم عاود الجنرال رشيد عمار الاتصال بي مجددا وقال لي حرفيا " *الجماعة اللي في المطار .. هاو طالبين التلفزة ... تورّ ..* " وأضاف " *المشكل انتهى ..* " ، وقد تبين لاحقا بالكاشف بأنهم عناصر تابعين لأفراد من عائلة الطرابلسي ، وقد تم الاتفاق على تأمينهم بالثكنة العسكرية وضبطهم في انتظار تحديد مصيرهم ، وقد علمتُ في الأثناء بمحتوى الكلمة التي ألقاها السيد الوزير الأول محمد الغنوشي والتي بمقتضاها تسلّمَ الرئاسة المؤقتة ، وقد كنت أعلم وزير الدفاع الوطني بكل ذلك ، وليكنْ واضحا ، فجميع ما سردته وذكرته ، كنت أعلم به وزير الدفاع رضا قريرة في الحين ، وقد تم إعلامي من طرف الجنرال العجيمي والعقيد المنكبي بعملية توجيه حافلة صغيرة تابعة للجيش الوطني لجلب أفراد عائلة الطرابلسي وبن علي الذين تم منعهم من مغادرة أرض الوطن بمطار تونس قرطاج ، وقد أعلمت بذلك وزير الدفاع السابق رضا قريرة ، وقد تم تأمينهم بالقاعة الشرفية ، وعلمت من أنه تم ضبط أفراد آخرين من نفس العائلة متواجدين بمستودع الطائرة الرئاسية من طرف عناصر عسكرية وتأمينهم برفقة الأخريين ، وقد كلفت العقيد الياس المنكبي بتكوين لجنة قصد القيام بجرد دقيق للأموال والأشياء التي كانت بحوزتهم ، وبناءا على ما تم حجزه لديهم من مصوغ وأموال فقد تم الإبقاء عليهم بالقاعة الشرفية بالقاعدة الجوية بالعوينة في انتظار استشارة النيابة العمومية ، واتخاذ الإجراءات القانونية في شأنهم ، وكانت هناك في تلك الفترة حالة من الفوضى العارمة بجميع الجهات ، وقد شاركت في اجتماع بمقر وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك ، ضمن أعضاء المجلس الأعلى للجيوش وكل من رئيس الدولة المؤقت السيد محمد الغنوشي آنذاك ، ووزير الداخلية أحمد فريعة ووزير الدفاع رضا قريرة ، وبعض المسؤولين الأمنيين والمديرين العامين ، وقد تم تقييم الوضع وتحديد الأهداف المزمع تحقيقها ، وانعقد اجتماع مضيق ضمن الرئيس المؤقت ووزيري الداخلية والدفاع الوطني والفريق أول رشيد عمار ، والذي انتهى في حدود الساعة 0245 من يوم 2011/01/15 ، وغادرنا بعد ذلك باتجاه وزارة الدفاع الوطني ، وقد لاحظت على المسؤولين الأمنيين نوعا من الإحباط ، وقد تم إعلامي لاحقا بعملية عودة الطائرة الرئاسية من طرف العقيد المنكبي ، وقد أعلمت وزير الدفاع بذلك ــــــــــــــــ

بسؤاله إن كان قد تلقى اتصالا هاتفيا من العقيد محمد مشماش التابع للإدارة العامة للأمن العسكري ، يعلم من خلاله بدخول الركب الرئاسي لثكنة الجيش الوطني بالعوينة ، باعتبار وأنه شاهد عملية دخول الركب الرئاسي لثكنة الجيش الوطني بالعوينة ، عندما كان متجها إلى مكتبه بعد الانتهاء من المشاركة في دورية استطلاع جوية ، أجاب : تقريبا ، فقد وردت علي العديد من الاتصالات الهاتفية بهذا الشأن ــــــــــــــــ

بسؤاله إن كان تلقى من آمر القاعدة الجوية بالعوينة العقيد منصف رحومة ومساعده العقيد الياس المنكبي إفادات بخصوص ما جد من أحداث متسارعة منذ دخول الركب الرئاسي القاعدة الجوية بالعوينة حتى عملية إقلاع الطائرة الرئاسية ، أجـاب : فعلا ، لقد تم ذلك ، حيث تم إعلامي حتى بعملية قدوم الشاحنة صهريج التي تولت تزويد الطائرة الرئاسية بالمحروقات ، وقد كنت بدوري أعلم وزير الدفاع رضا قريرة في الحين ــــــــــــ

بسؤاله إن كان قد تلقى اتصالا من العقيد سامي سيك سالم التابع للإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، والذي كان يرغب في محادثة الفريق أول رشيد عمار ، مساء يوم 2011/01/14 ، أجاب : لا أستحضر تلك المكالمة ــــــــ

بعرض ما ورد بتصريحات العقيد فوزي العلوي من كون المجيب اتصل به حوالي الساعة 1835 وطلب منه التحول شخصيا إلى القاعدة الجوية بالعوينة وتسلم المدير العام للأمن الرئاسي علي السرياطي الموجود بالقاعة الشرفية بالقاعدة الجوية بالعوينة ، بعد أن تم إيقافه ، وبكون المجيب أسدى تعليماته بالاحتفاظ بالمعني بمحلات الإدارة العامة للأمن العسكري بباب سعدون نتوجه بالسؤال إلى المجيب بخصوص سبب إسدائه لتلك التعليمات و إن كان بدوره قد تلقى تعليمات في الغرض ، أجـاب : فعلا ، لقد تلقيت تلك التعليمات من وزير الدفاع كما سبق وأن ذكرت ، والتي أسديتها بدوري للعميد فوزي العلوي ــــــــــــ

بسؤاله عن سبب إصداره لتعليمات تقضي بحسن معاملة المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، وعن سبب إعطائه لمثل تلك التعليمات ، أجـاب : فعلا ، لقد أوصيت بحسن المعاملة ، كما أوصيت بحسن معاملة جميع الأطراف الذين كانوا مؤمنين لدينا ــــــــ

بسؤاله عن علاقته بالمدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية ، المظنون فيه علي السرياطي ، أجـاب : علاقتي به عادية ــــــــــــ

بسؤاله عن صحة ما ورد بتصريحات المدعو سمير بن نصـر ، سائق المدعو مراد الطرابلسي ، من كون الباب الحديدي الخارجي للقاعدة العسكرية بالعوينة ، قد سقط على أحد العسكريين أثناء دخول الركب الرئاسي ، أجاب : النفي ، وهذا غير منطقي وغير وارد أصلا ــــــــــــ

بسؤاله عما توفر لديه من معطيات بخصوص الأسباب الحقيقية لمغادرة الرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي أرض الوطن مساء يوم 14/01/ 2011 ، أجاب : ليس لي أي معطيات تمكنني من الإجابة ، ولكن مغادرته أرض الوطن في ذلك الظرف وبتلك الطريقة غير مبرر ــــ

بسؤاله إن توفرت لديه معطيات كتابية بخصوص إلقاء القبض عن ميليشيات أو قناصة تعمد أفرادها ترويع المواطنين وارتكاب أفعال من شأنها حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح و القتل و السلب و النهب بالتراب التونسي ، أجاب : ليس لي أي معطيات كتابية ، ولقد بلغني من أنه هناك ضحايا رمي ناري ، ما كان بالإمكان إصابتهم لو لم يتم إطلاق النار من مكان مرتفع ــــــــــــ

بسؤاله عن المعطيات التي وردت ببطاقة الاهتمام الصادرة عن الإدارة العامة للأمن العسكري تحت العدد 1013 بتاريخ 16 جانفي 2011 والموجهة إلى السيد وزير الدفاع الوطني في ذلك التاريخ السيد رضا قريرة ، موضوعها حصيلة الأحداث الأمنية التي جدت بالبلاد والتي تصاحبها بطاقة في الأحداث الأمنية ليومي 14و15 جانفي 2011 (إلى حد الساعة السابعة صباحا) ، والتي ورد بها بأنه سجل قيام أفراد من جهاز الأمن الرئاسي بعمليات إطلاق النار على المواطنين ودوريات الجيش الوطني والأمن الوطني ، وبأنه تم التحفظ على السيد علي السرياطي المدير العام السابق للأمن الرئاسي وإلقاء القبض على مجموعة من أعوانه وتم التحفظ عليهم بمحلات الإيقاف بالقاعدة العسكرية بالعوينة ، وبأن النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية بتونس تولت فتح بحث تحقيقي ضد المدير العام السابق للأمن الرئاسي و مجموعة من مساعديه ، والاستشارة بشأن إحالة نسخ من البطاقات المصاحبة على قاضي التحقيق المتعهد بالموضوع من عدمه ، أجـاب : فعلا لقد طلب منا القضاء العسكري ، معطيات في خصوص تلك الأحداث ، وقد تم تحرير بطاقة أحداث ، وقد تم إعلامي بأنه تم إلقاء القبض على بعض الأعوان التابعين للأمن الرئاسي أثناء

قيامهم بإطلاق النار ، فتوليت الإعلام بذلك ، ولست المسؤول عن صحة تلك المعلومات الواردة علي ، أما بخصوص المعلومات المدونة بالبطاقتين المرافقتين ، فهي معلومات بعضها مستقى من الاتصالات الهاتفية للمواطنين بنية الإعلام وبعضها من الدوريات المنتشرة على الميدان سواء كانت أمنية أو عسكرية والإفادات التي كانت ترد تباعا من الإدارة المركزية للعمليات التابعة لوزارة الداخلية وقاعة العمليات التابعة للجيش الوطني ، والتي لا يتم التثبت في صحتها والتأكد منها لاحقا ، إنما تدون لكل غاية مفيدة لاحقا ، وقد تم تلخيصها وتوجيهها الى وزير الدفاع الوطني ، وأما المكتوب المذكور والموجه مني الى وزير الدفاع الوطني والذي أشر عليه وأحاله على السيد قاضي التحقيق ، فهو مكتوب تبادلي داخلي ولم يكن من المفروض توجيهه الى العدالة حيث كان يحتوي على معلومات لم يتم التأكد من صحتها في تلك الفترة ، وتدخل في خانة المعلومات غير المؤكدة ———

بسؤاله عن الحجج والأدلة التي توفرت لديه والتي وجّهت على ضوئها تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي ، ضد المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي الذي تم إلقاء القبض عليه عندما كان متواجدا بالقاعة الشرفية بالقاعدة الجوية بالعوينة بعد أن أشرف على عملية مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن لأرض الوطن على متن الطائرة الرئاسية و التي أقلعت مساء يوم 2011/01/14 في حدود الساعة 17:47 بالتوقيت المحلي ، وعدد خمسة أعوان تابعين لنفس الإدارة العامة وهم على التوالي ناظر أمن محمد الدرويش ، العريف أول محمد الحاج الشاذلي ، العريف مروان البنوري العريف الناصر الشنيتي ، العريف أول محمد علي الصمعلي ، الذين تم ايقافهم مساء يوم 2011/01/15 مستوى مفترق بنك الزيتونة في حدود الساعة 17:00 ، أجاب : تلك مسؤولية وزير الدفاع الذي أذن بإحالتهم على العدالة ، والتهمة المنسوبة إليهم هي من اختصاص القضاء دون غيره ———

بسؤاله عن علاقته بالرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي و زوجته المسماة ليلى الطرابلسي و أفراد عائلتيهما ، أجاب : بالنفي ———

بسؤاله إن كان قد أسدى تعليمات الى منظوريه قصد سحب الأسلحة و الذخيرة التي بحوزة أعـــوان الأمن الوطني رغم استظهارهم بما يفيـــد أنهم بصدد العمل ومباشـــرة مهامهـم العادية أجـــاب : بالنفي ———

بسؤاله إن كان لديه أي معطيات أخرى يرغب في الإدلاء بها في موضوع الحال ، اجاب : بالنفي -

هذا ما تحرر عليه وبعد القراءة والمصادقة أصر وأمضى وأمضينا و العون الكاتب

الكاتب — الشاهـــد — رئيس المركز — مأمور الضابطة العدلية

(أحمد شابيـــر)